



كلمة لبنان

تلقاها

الآنسة بريجيت طوق

أمام اللجنة الثالثة

البند ٢٨: النهوض بالمرأة

نيويورك في ١١/١٠/٢٠١١

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

*Permanent Mission of Lebanon to the United Nations
866 United Nations Plaza, Suite 531, New York, NY. 10017*

السيد الرئيس،

- فننتكم على انتخابكم رئيساً للجنة الثالثة، ونشكر الأمين العام على التقارير التي قدمها تحت هذا البند. كما نشي على الجهود الدولية التي أدت إلى إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ونأمل أن تنجح هذه الأخيرة في سعيها لتفعيل المنظور الجنساني ضمن الأمم المتحدة، وفي تقديم الخبرة التقنية والدعم اللازم للدول الأعضاء في مجال تحقيق المساواة وتمكين المرأة وفقاً للأولويات الوطنية.

- إن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين ينبعان قبل كل شيء من مبدأ بسيط وأساسي، وهو أن لدى المرأة مثل الرجل حق في العيش بكرامة وفي التحرر من قيود التمييز والعوز. إن تحقيق المساواة يؤدي أيضاً، وبصورة تلقائية، إلى الاستفادة من إمكانات ومواهب نصف المجتمع. وبالفعل، فقد أثبتت التجربة أن تمكين المرأة هو أفضل أداة لتحقيق التنمية، كونها تؤثر إيجاباً على عدد من القطاعات التنموية، كالصحة والتعليم والعدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي. ولتمكين المرأة دور أساسي أيضاً في الوقاية من النزاعات، كما في توطيد السلام والمصالحة في مرحلة إعادة الإعمار، كما أكد قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وسائر القرارات ذات الصلة.

- إن تمكين المرأة يتطلب تطوير استراتيجيات شاملة تعالج الجوانب المتشابكة من حياة النساء والفتيات. وقد شدد تقرير البنك الدولي على أهمية إشراك المرأة في التحالفات السياسية، والقطاع الأمني، والقضائي، والإنعاش الاقتصادي، كما أشار إلى الدور الأساسي الذي تلعبه النساء في المصالحة، والتحول الإيجابي للمجتمعات. وقد رأينا في الآونة الأخيرة كيف أن النساء في البلدان العربية شاركن بحماس في التحركات المطالبة بالإصلاح (وتكريس مبادئ الديمقراطية والعدالة)، وطالبن بالحق في المشاركة الفاعلة في إعادة تشكيل مجتمعاتهن وفي القرارات التي تؤثر على حياتهن. ومن البديهي أن مفتاح التحول الديمقراطي والسلمي في مجتمعاتنا العربية هو بيد الشباب، رجالاً ونساءً، وهم يشكلون ستين في المئة من هذه المجتمعات. والجدير بالذكر في هذا الإطار، أن تعزيز المساواة بين الجنسين ليست مسؤولية المرأة فقط بل هي مسؤوليتنا الفردية والجماعية، نساءً ورجالاً.

- على الصعيد الوطني، أقرّ البرلمان اللبناني عدة تعديلات قانونية في السنوات الماضية عززت المساواة بين الجنسين في عدد من المجالات، لاسيما قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي والقانون المصرفي والأنظمة الخاصة بموظفي الدولة. كما اتخذت الحكومة بعض التدابير الإجرائية لصالح المرأة، كإدماج نظام الصحة الإنجابية ضمن نظام الصحة الدولية. وتقوم الهيئة الوطنية لشؤون المرأة حالياً بوضع إستراتيجية عشرية، بالتعاون مع هيئات المجتمع المدني، تحدد فيها الأولويات المتعلقة بقضايا المرأة في لبنان، وتضع خطة شاملة لمعالجتها. على صعيد المجتمع المدني، أنشأ عدد من المنظمات اللبنانية غير الحكومية، المتخصصة في مجال إساءة معاملة الأطفال، العنف الجنسي، والاتجار بالنساء شبكة لتنسيق جهودها في هذه المجالات، حيث قامت بحملات توعية وطنية، وحشد التأييد لتعديل القوانين التي تطال حقوق النساء في هذه المجالات.

- من ناحية أخرى، وضعت الحكومة اللبنانية أسساً جديدة للتعامل مع اللاجئين الفلسطينيين. فقد أنشأت لجنة حوار لبنانية - فلسطينية، لمعالجة كافة المواضيع التي تساهم في تحسين أوضاع اللاجئين، وقد قامت اللجنة بعدد من الإنجازات في هذا الإطار، لاسيما في مجالي العمل والتعليم. وفي هذا السياق، نود أن نشدد على حقوق المرأة التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي، وأهمية ضمان حقوقها غير القابلة للتصرف، ومعاقبة مرتكبي أي انتهاكات ضدها.

شكراً السيد الرئيس